



بسم الله الرحمن الرحيم
باسم الشعب
مجلس الدولة
محكمة القضاء الإداري
(الدائرة الثانية)

نائب رئيس مجلس الدولة

بإدارة السيد الأستاذ المستشار / فتحي إبراهيم محمد توفيق

ورئيس المحكمة
نائب رئيس مجلس الدولة
نائب رئيس مجلس الدولة
مفوض الدولة
أمين سر المحكمة

1. عضوية السيد الأستاذ المستشار
2. عضوية السيد الأستاذ المستشار
3. حضور السيد الأستاذ المستشار
وسكرتارية السيد

أصدرت الحكم الآتي :

في الدعوى رقم ٣٥٩٣٩ لسنة ٧٢ ق .
المقامة من

١. محمد مجدي الحسيني الدسوقي
٢. منال صلاح الدين الملا
٣. غادة عماد فكري بخيت

ضد

١. وزير الموارد المائية والري بصفته
٢. نقيب المهندسين بصفته

الوقائع

أقام المدعون دعواهم بموجب عريضة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٥، طلبوا في ختامها الحكم بقبول الدعوى شكلا، وبوقف تنفيذ قرار مجلس نقابة المهندسين المتخذ في ٢٠١٨/٤/١١ بتشكيل هيئة المكتب لبطان انعقاد المجلس وبطلان قرار نقيب المهندسين بدعوة له دون تمثيل الشعب المنتخبة عام ٢٠١٨ وما يترتب على ذلك من آثار أخصها عدم دعوة ممثلي الشعب المنتخبين لعام ٢٠١٨ لمجلس النقابة على أن ينفذ الحكم بمسودته ، وفي الموضوع بإحالة الدعوى لهيئة مفوضي الدولة لإعداد الرأي القانوني تمهيدا للحكم بإلغاء القرار المطعون عليه ، وما يترتب على ذلك من آثار.

وذكر المدعون شرحا لدعواهم أنه بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ صدر قرار نقابة المهندسين بدعوة مجلس النقابة العامة للانعقاد يوم ٢٠١٨/٤/١١، وأسس الدعوة على نتيجة الانتخابات لعام ٢٠١٨ للنقابة، إلا أنهم فوجئوا بتجاهل النقيب للأعضاء المنتخبين من الجمعية العمومية للشعب العامة للنقابة لعام ٢٠١٨، وقام بتوجيه الدعوة لأعضاء الشعب المنتهية ولايتهم بانقضاء مدة أربع سنوات، أو ممن لم يوفقوا بالانتخابات عام ٢٠١٨، على زعم من أنهم أعضاء سابقين بمجلس النقابة، وذلك استنادا للحكم رقم ٤٦١ لسنة ٢٠١٨ الصادر من محكمة الأمور المستعجلة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٨ والقاضي بوقف إعلان نتيجة الشعب التي أجريت في ٢٠١٨/٢/٢٣ ووقف جولة الإعادة المقرر لها يوم ٢ مارس عام ٢٠١٨، على مقعد رئيس نقابة القاهرة، وقد تمت انتخابات الشعب العامة للنقابة يوم ٢٠١٨/٢/٢٣ وأعلنت نتيجتها يوم ٢٠١٨/٢/٢٧ وتم اعتمادها من نقيب المهندسين يوم ٢٠١٨/٣/١٣ والتصديق عليها من المدعي عليه الأول ، ونعي المدعون على القرار المطعون فيه مخالفته أحكام القانون رقم ٢٠١٨/٣/١٣ بطلباتهم سائلة الذكر.

ونظرت المحكمة الشق العاجل من الدعوى على النحو التالي بمحاضر جلساتها، حيث قدم الحاضر عن المدعين خمس حواف مستندات، وقدم النائب عن الدولة مذكرة دفاع، وفي ٢٠١٧/١١/١١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لتحضيرها وإعداد تقرير بالرأي القانوني فيها.

وأودعت هيئة مفوضي الدولة تقريرها بالرأي القانوني في الدعوى، ارتأت في ختامها الحكم بقبول الدعوى شكلا، وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه.

ونظرت المحكمة الدعوى على النحو التالي بمحاضر جلساتها حيث قدم النائب عن الدولة مذكرة دفاع، وقدم الحاضر عن النقابة المدعي عليها أربع حواف مستندات ومذكرة دفاع، وبجلسة ٢٠٢٠/٢/١٦ قررت المحكمة إصدار

أصدرت الحكم الآتي :

الحكم بجلسة ٢٠٢٠/٤/١٩ ونظرا لصدر قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بمناسبة وباء فيروس كورونا المستجد (covid ١٩) تقرر مد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم إداريا ، وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتعلة على أسبابه لدى النطق به.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداولة قانونا.

من حيث إن المدعين يطلبون الحكم - وفقا للتكييف القانوني الصحيح - بقبول الدعوى شكلا، وبوقف تنفيذ ثم إلغاء قرار نقيب المهندسين بالدعوة لانعقاد مجلس النقابة العامة يوم ٢٠١٨/٤/١١، فيما تضمنه من عدم دعوة الأعضاء المنتخبين للدورة ٢٠٢٢/٢٠١٨، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها بطلان تشكيل هيئة المكتب، وإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات.

ومن حيث إن الدعوى استوفت سائر أوضاعها الشكلية المقررة قانونا فإنها تكون مقبولة شكلا. ومن حيث إنه عن الموضوع فإن المادة (٢٠) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين، تنص على أن "لوزير الري أن يطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو قراراتها أو في انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بقرارات الجمعية العمومية، أو بنتيجة الانتخاب.

كما يجوز لمائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن أمام المحكمة المذكورة في تلك القرارات في صحة انعقاد الجمعية وفي انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وذلك بتقرير مسبب ومصدق على الإضاءات الموقع بها عليه من الجهة المختصة، وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا.

وتفصل محكمة القضاء الإداري في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة غير علنية وذلك بعد سماع أقوال نائب عن هيئة قضايا الدولة وأقوال النقيب أو من ينوب عنه وأحد الأعضاء مقدمي الطعن أو من يمثله. ويصدر الحكم في الطعن في جلسة علنية."

وتنص المادة (٢١) من ذات القانون على أن "إذا حكم بقبول الطعن المشار إليه في المادة السابقة بطلت قرارات الجمعية العمومية وأعيدت دعوتها إلى الاجتماع في مدى ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن. وتدعى كذلك في حالة الحكم ببطلان عملية الانتخاب بالنسبة إلى النقيب أو خمسة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان فإذا كان عدد من أبطل انتخابه أقل من ذلك حل محله من يليه من المرشحين."

وتنص المادة (٢٢) من ذات القانون، والمعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٠، على أن "يؤلف مجلس النقابة من النقيب وعدد لا يقل عن خمسة وأربعين عضواً ولا يزيد على اثنين وستين عضواً من المقيدین بجدول النقابة قبل أول يناير من سنة الانعقاد ويتعين أن يكون بمجلس النقابة ممثلون لكل شعبة - يختارهم مجلسها - كما يتعين أن يكون بهذا المجلس رؤساء النقابات الفرعية يكملهم أعضاء آخرون تنتخبهم الجمعية العمومية ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء المنتخبين من الشعب والجمعية العمومية للنقابة.

وبين النظام الداخلي عدد ممثلي كل شعبة وعدد الأعضاء المكملين الذين ينتخبهم أعضاء الجمعية العمومية للنقابة على مستوى الجمهورية."

(وقد صدر المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة فيما نصت عليه من أن يكون الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية للنقابة، وفي انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين، من مائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية، بالنسبة للنقابة العامة، ومن خمسين عضواً على الأقل، بالنسبة للنقابة الفرعية، ومصدق على الإضاءات، الموقع بها على التقرير به في الحالين، من الجهة المختصة، بمقتضى حكم المحكمة رقم ١٣٢ لسنة ٣٧ قضائية دستورية المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١-٢-١٩٨٠.

وتنص المادة (٢٥) من ذات القانون على أن "ينتخب أعضاء النقابة في أول اجتماع له وكيلين وأميناً عاماً وأميناً مساعداً وأميناً للصندوق وأميناً مساعداً للصندوق يكونون هم الهيئة المختصة بمجلس النقابة."

ومن حيث إن مفاد ما تقدم أن المشرع بمقتضى قانون نقابة المهندسين نظم التنظيمات الداخلية للنقابة، ومن بينها الجمعية العمومية للنقابة التي جعل من بين اختصاصاتها انتخاب الأعضاء مجلس النقابة بدلا من الذين انتهت مدة عضويتهم، وكذا مجلس إدارة النقابة العامة، حيث حدد عدد أعضاء المجلس بعدد لا يقل عن خمسة وأربعين عضواً ولا يزيد على اثنين وستين عضواً خلاف النقيب، وحدد مدة عضوية المجلس بأن تكون أربع سنوات تنتهي بعد سنتين

بحث الحقوق المتنازع عليها ومدى آثارها. فالقاعدة إذا أن قاضي الأمور المستعجلة يحكم باتخاذ الإجراءات الوقتية في حدود اختصاص الجهة القضائية التي يتبعها.

فقضاء محاكم مجلس الدولة ومنها محاكم القضاء الإداري إذ يفصل في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري عملاً بالمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة إنما يقوم بما يماثل وظيفة قاضي الأمور المستعجلة من الفصل في خصومة حقيقة هي الوجه المستعجل للنزاع، ويترتب على هذا التكليف، أن الدستور والقانون خولا هذا القاضي اختصاصات واسعة في كل ما يتعلق بالتنفيذ فجعله مختصاً دون غيره بالفصل في كل المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت منازعات موضوعية أم وقتية، كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقتية وهي المنازعات التي يكون المطلوب فيها إجراء وقتياً.

فلا يجوز اللجوء إلى قاضي الأمور المستعجلة إذا كان الحق الموضوعي في الدعوى إنما يدخل ضمن الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة، وقد أكدت محكمة النقض المصرية، على ما استقر عليه قضاء مجلس الدولة، من عدم اختصاص القضاء العادي بإلغاء أو تأويل أو تعديل القرار الإداري، بل ذهبت إلى تعريفه المستقر عليه قضاء من أنه "القرار الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ممكناً وجائز قانوناً وباعته مصلحة عامة" (الطعن رقم ١١١١٢ لسنة ٧٩ قضائية الدوائر المدنية - جلسة ٢٠١٨/٢/٢٦).

هو ما استقرت عليه - كذلك - أحكام المحكمة الدستورية العليا - حتى قبل صدور الدستور الحالي - من أن "وحيث إن الدستور إذ عهد في المادة ١٧٢ منه إلى مجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة بالفصل في المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية فقد دل بذلك على أن ولايته في شأنها ولاية عامة، وأنه أضحت قاضي القانون العام بالنسبة إليها، وقد رددت المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هذه القاعدة الدستورية، مفصلة بعض أنواع المنازعات الإدارية. واتساقاً مع ذات القاعدة نص قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في الفقرة الأولى من المادة ١٥ منه على أنه "فيما عدا المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة، تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات". وحيث إن المنازعة في تنفيذ حكم صادر من جهة القضاء الإداري - والتي تستهدف إما المضي في التنفيذ وإما إيقافه - وإن وصفت من حيث نوعها بأنها منازعة تنفيذ، إلا أن ذلك لا ينفي انتسابها - كأصل عام - إلى ذات جنس المنازعة التي صدر فيها ذلك الحكم، وبالتالي تظل لها الطبيعة الإدارية وتندرج بهذا الوصف ضمن منازعات القانون العام التي يختص بنظرها القضاء الإداري؛ ولا يغير من ذلك نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات على اختصاص قاضي التنفيذ - باعتباره شعبة من شعب القضاء العادي - بمنازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية، إذ هو من قبيل الاختصاص النوعي وبالتالي ينصرف هذا الحكم إلى منازعات التنفيذ التي تختص بأصلها جهة القضاء العادي دون أن تجاوزها إلى اختصاص محجوز لجهة القضاء الإداري. (حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١١ لسنة ٢٠ قضائية "تنازع" جلسة ١٩٩٩/٨/١).

واستجابة من المشرع الدستوري لتلك القواعد المحددة للاختصاص الولائي بين جهتي القضاء الإداري والعادي فقد ورد النص في المادة ١٩٠ من الدستور الحالي ٢٠١٤، بالنص صراحة على أن "مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل في المنازعات الإدارية، ومنازعات التنفيذ المتعلقة بجميع أحكامه" لفض أي نزاع بين جهتي القضاء فيما يتعلق بمسألة الاختصاص الولائي بمنازعات التنفيذ أو منازعات الأمور المستعجلة.

ومن حيث إن مفاد جميع ما تقدم أن الأصل أن قاضي الأمور المستعجلة محوط بحدود اختصاص الجهة القضائية التي يتبعها فلا يجوز له الحكم باتخاذ إجراءات وقتية تتعلق بحق النزاع فيه من اختصاص جهة قضائية غير القضاء المدني.

ومن حيث إنه ترتيباً على ما تقدم، ولما كان الحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة في الدعوى رقم ٤٦١ لسنة ٢٠١٨ مستعجل القاهرة قضى - بوقف إجراءات انتخابات مجلس النقابة الفرعية للهندسين بالقاهرة على مقعد نقيب المهندسين بالقاهرة الفرعية ووقف إعلان - بوقف إجراءات انتخابات مجلس النقابة الفرعية للهندسين بالقاهرة التي أجريت يوم ٢٠١٨/٢/٢٣ وأسس اختصاص الولائي لهذه الجهة القضائية - استناداً إلى توافر حالة الاستعجال ووجود ضرر قائم من استمرار العملية الانتخابية، كما قضت المحكمة في مائة مستعجلة باعتبار الاستئناف رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠١٨ بجلسته ٢٠١٩/٦/٢٩ - مستأنف مستعجل - في الاستئناف رقم ٢٣٨ حضور المستأنف جلسات المحكمة، القضية رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠١٨ تنفيذ موضوعي القاهرة بطلب عدم الاعتداد بالحكم المشار إليه، وبجلسته ٢٠١٨/١٠/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى، كما قضت محكمة الأمور المستعجلة في القضية رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠١٨ تنفيذ موضوعي القاهرة بجلسته ٢٠١٨/١٠/٢٨ برفض طلب عدم الاعتداد بالحكم استناداً إلى أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٦١ لسنة ٢٠١٨ لم يصبح نهائياً لإقامة الاستئناف المشار إليه، ثم صدر حكم محكمة

قائمة الحكم في الدعوى رقم ٢٥٩٢٩ لسنة ٧٣ ق.

جنوب القاهرة الابتدائية في الاستئناف رقم ٣٦٣ سنة ٢٠١٨ تنفيذ مستأنف مستعجل، بجلسة ٢٠١٨/١٢/٣٠ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

ومن ثم فإن تلك الأحكام لا تحوز أية حجية، لصدورها من جهة قضائية غير مختصة ولا نيا، فضلا عن ذلك فإن البين من الأوراق أن السبب الذي ارتكبت إليه محكمة الأمور المستعجلة في حكمها الأول وهو إقامة الشكوى رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٨ عرائض مدينة نصر، فإن الثابت أن ذلك البلاغ قيد برقم ٦٥٣٠ لسنة ٢٠١٨ إداري مدينة نصر وتم التصرف فيه بالحفظ بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢.

ومن حيث إنه من كل ما تقدم، ولما كانت انتخابات نقابة المهندسين العامة قد أجريت بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٣ علي مستوى الشعب - التجديد النصفى - وأعلنت نتائجها بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٧ وأسفرت عن فوز المدعين وآخرين، وتم اعتماد نتائجها، ومن ثم فإن ذلك القرار إذ لم يصدر حكم من محكمة القضاء الإداري المختصة ولا نيا وفقا لحكم المادة (٢٠) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين، بوقف تنفيذه أو إلغائه، فمن ثم يكون قائما ومرتبيا آثاره القانونية، ويكون اجتماع مجلس نقابة المهندسين العامة يوم ٢٠١٨/٤/١١، فيما تضمنه من عدم دعوة الأعضاء المنتخبين للدورة ٢٠٢٢/٢٠١٨، ودعوة من انتهت ولايتهم بحكم القانون من مجلس النقابة، قد جاء مخالفا لأحكام القانون، وواجب الإلغاء وما صدر عنه من قرار بتشكيل هيئة المكتب، وهو ما نقضي به المحكمة.

ومن حيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بحكم المادة (١٨٤) مرافعات، ومبلغ مائة جنيه أتعاب محاماة وفقا لحكم المادة ١٨٢ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمستبدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠١٩.

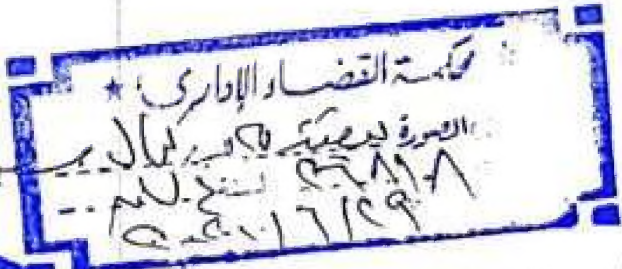
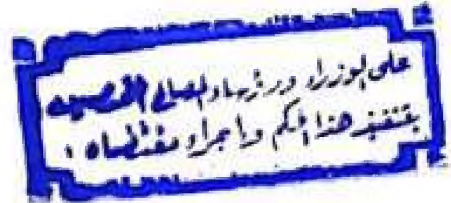
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الدعوى شكلا، وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه، مع ما يترتب على ذلك من آثار، على النحو المبين بالأسباب، وألزمت النقابة المدعي عليها بالمصروفات وأتعاب المحاماة.

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

ف. عمرو سمير



٢١٢٩
٢١٢٩

٢١٢٩

٢١٢٩